دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر: للفترة 1997 – 2010

أ/ بلال ملاخسو
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
جامعـــة باتنـــة

الملخص :

علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة جد قوية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، و في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يـــؤدي إلى تطـــور و استقرار نشـــاط القطـــاعين العـــام و الخاص، و من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير و الممارسات المهنية و تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: التأمين، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية، سوق التأمينات الجزائري، الناتج المحلي الخام.

Résumé :

La relation entre l'assurance et la croissance économique dans les pays développés est une relation très forte, Vue que Le secteur des assurances est l'un des secteurs importants et vitaux à travers le rôle clé joué par les compagnies d'assurance dans le système économique en général, En réduisant le risque et de indemnisant ceux qui sont touchés, menant à l'élaboration et à la stabilité de l'activité des secteurs public et privé, C'est dans cet esprit que l'Algérie a tenu à réglementer le secteur des assurances selon les meilleures normes et pratiques professionnelles et de leur applications.

المقدمة

لقد تطرقت عدة دراسات إلى تعريف التأمين و دوره وأهميته في الاقتصاد، و أول موضوع تم البحث فيه يخص العلاقة بين التأمين و الدورة الاقتصادية.

إن التأمين يشجع الاستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي كما يخلق فرص العمل بصفة مباشرة و غير مباشرة، و العمل على منح الأمان للمتعاملين الاقتصاديين عبر تخفيض الأخطار الممكنة التحقق و منح الشعور بالثقة و تقديم تمويلات للمشاريع و العمل على تخفيض اللجوء إلى السوق المالي فيما يخص التمويل ومنه تخفيض الضغط على بقية المؤسسات المالية مثل البنوك.

و تندرج هذه الدراسة في إطار إيجاد علاقة سببية بين التأمين و النمو الاقتصادي، وهل يؤثر التأمين على النمو الاقتصادي أم أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر على التأمين أم أنهما يتأثران ببعضهما البعض. و الأهم من هذا دراسة مدى قوة هذه العلاقة.

تعاني الجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية من مشكل ضعف سوق التأمينات، و يرتبط هذا المشكل في الجزائر بجملة من المتغيرات و الوقائع الاقتصادية و الاجتماعية، من ناحية التأثير و التأثر، و من أهم هذه المتغيرات النمو الاقتصادي.

و تنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية. حيث أن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي، و عليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للدراسة على النحو التالي:

ما هي نوعية العلاقة السببية بين التأمينات و النمو الاقتصادي؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن لنا الاستعانة بالفرضية التالية:

هناك علاقة تأثير و تأثر بين التأمينات والناتج المحلي الإجمالي.

للدراسة أهمية خاصة كانت سببا مباشرا في اختيارها تتمثل في كون شركات التأمين تقدم خدمات ومنتجات مالية، و تساهم في تشجيع عملية الادخار، لذا فهي (شركات التأمين) تساهم في عملية النمو الاقتصادي، كما أن البحث في تحريك الساحة التأمينية و تطويرها يساهم في الرفع من الناتج المحلي الخام.

كما يتغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري عبر الزمن، حيث تسعى الدولة إلى رفع هذا المستوى، لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة و الرفاهية في المجتمع. و لكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل، فمن المهم تحديد وتحليل العوامل التي تتحكم في تغيراته. و بالنظر إلى أهمية قطاع التأمين في الجزائر، و دوره في تنويع القاعدة الاقتصادية، و محاولة تنويع الموارد المالية لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، فقد ركزت الدراسة على إيجاد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و قطاع التأمينات في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للتأمينات والنمو الاقتصادي

1- تعريف التأمين: التأمين هو فكرة تعاونية أساسها أن مجموعة من الناس قد يتعرض بعض أفرادها لخسارة، فيتعاون جميع المشتركين في تحمل الخسارة التي قد تقع لهذا البعض[1].

و بهذا التعاون يتم تحمل الخطر من قبل الجميع بخسارة مقبولة من الجميع، و التعاون يكون إما قبل وقوع الخطر للحيلولة دون وقوعه، بالقدر المستطاع، أو بعد وقوعه للإسهام في تحمل نتائجه بصورة مشتركة، و مبعث التعاون أنه جاء نتيجة حاجة الفرد إلى حماية نفسه و أمواله من أخطار محتملة الوقوع، فضمن هذا الإطار من التعاون يحمي الأفراد أنفسهم و مصالحهم الفردية و الجماعية. تقوم مؤسسات وشركات التأمين بدور مهم في تنظيم هذا الإطار وإدارته مستفيدة في عملها المتخصص من قوانين الإحصاء و الاحتمالات المتوقعة في المستقبل، بما يخص احتمالات وقوع المخاطر و حجم الأضرار المتوقعة الناتجة عن حدوث تلك الأخطار[2].

الوظائف الثلاث الرئيسية للتأمين[3] هي : نقل المخاطر، توزيع المعلومات و المعارف، ودعم رؤوس الأموال، و هو ما يساهم في الحد من عدم اليقين.

أكثر التعريفات دقة لعقد التأمين، و الذي يمكن اعتباره تعريفا جامعا أو قريبا من ذلك، هو تعريف الفرنسي "هيمار" (Joseph Hemar) إذ عرف عقد التأمين بأنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمن له علـــى تعويض مقابل دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الأخر وهو المؤمن، يتعهد بمقتضاه هذا

الأخير بدفع أداء معيناً عند تحقق الخطر المؤمن عليه، و ذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر و إجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء"[4].

أما من الناحية القانونية فالتأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، و ذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن، و يتحمل بمقتضاه المؤمن تبعات مجموعة من الأخطار بإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء[5].

ومنه يمكن القول، بأن التأمين هو عقد بمقتضاه يدفع بموجبه المؤمن له مبلغ من المال يسمى قسط أو أقساط التأمين لصالح المؤمن و هو الشخص أو الجهة التي تتولى تغطية الخطر أو مجموعة الأخطار المتوقعة الحدوث من عدمها[6].

2- تعريف النمو الاقتصادي: إن نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، قد حظيت باهتمام الرعيل الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال "آدم سميث" (Adam Smith) و "ديفيد ريكاردو" (David Ricardo) و "مالثوس" (T.R.Malthus)،

إلا أن الجديد هو توجيه الاقتصاديين اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات و البحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي و لاسيما الاقتصاديات النامية، إذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد عام 1945.

يعد النمو الاقتصادي أحد الظواهر الاقتصادية التي شغلت و لا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي. فهو يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية، بمعنى أنه جزء منها. و يطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية، حيث يقترن فيها النمو بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد[7].

و يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل و تعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا.

الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس شمولا لقياس جميع مخرجات دولة ما من السلع و الخدمات والقيم النقدية لمجموع الاستهلاك، و الاستثمار، و المشتريات الحكومية

من السلع و الخدمات، و صافي الصادرات لما تم إنتاجه في دولة ما في إحدى السنوات[8].

و النمو الاقتصادي يحدد أو يقاس غالبا عن طريق قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تحقق خلال فترة من الزمن و عن طريق قياس الناتج المحلي و عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج المحلي[9].

و يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار "معدل التضخم"

تسارع النمو خلال القرن العشرين يوضح الدور الكبير للعلم، حيث أن التعريف الحديث للنمو هو: تمديد النظام الإنتاجي، بمعنى جد عريض يبنى دوما على الاعتماد على العلم، أي عبارة على نظام منظم بمعلومات[10].

3- التأمين عامل للنمو الاقتصادي

3-1 دور الوساطة المالية :باعتبار التأمين كعامل للوساطة المالية، حيث أنه يلعب دور أساسي في جمع المدخرات العائلية (الأفراد) و من ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد. الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمينات و حضوره على مستوى الأسواق العالمية للأموال ارتفعت بقوة في سنوات 80 و 90 من القرن الماضي[11].

3-2 مكانة التأمين في الدورة الاقتصادية : اختبار الدورات الكبيرة للموارد المالية يكتب عبر جدول العمليات، و الذي يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك). هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيه الأموال إلى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيهها عبر التأمين إلى ما يسمى بادخار السوق المباشر وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها و إعادة توزيعها و استثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، و هذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق[12].

3-3 التأمين، مخفض للخطر: بعد دور الوساطة المالية، فإن الدور المميز للتأمين هو تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، حيث يمكن الربط نظريا بين

مستوى التطور المالي للبلد وتطور سوق التأمينات فيه، مثال بسيط كيف أن تقسيم (تفتيت) الأخطار الفردية يحفز الاستثمار و النمو[13].

عبر توزيع و تفتيت الخطر، يمكن للتأمين المساهمة أيضا في النمو و خلق فرص عمل متنوعة، فالتأمين يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج.

3-4 تدعيم أثر التأمين والنمو الاقتصادي: قطاع التأمينات قد أصبح عامل اقتصادي أساسي و جامع رئيسي لادخار الجزائريين خاصة فيما يتعلق بإيداع هذه المدخرات (مع ملاحظة أن هذه الحصة من المدخرات التأمينية) توجد لتمويل الشركات. ولشركات التأمين واجب أخلاقي و قانوني للوقاية من الخطر و تقليصه[14].

ثانيا : قياس وتحليل العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي في الجزائر

صناعة التأمين في الجزائر، يتزايد دورها الرئيسي في جمع المدخرات عاما بعد عام. كما أن هذا القطاع لا يزال يتوسع في حجم الأقساط المكتتبة من خلال تطوير جميع أنواع منتجات التأمين[15]. كما يتصف النظام الاقتصادي في الجزائر بتطوره البطيء و اعتماده على الريع النفطي كمورد مالي مهم مما ينعكس على حركة الاستثمارات و عدم وجود نمو اقتصادي، حيث أن النظام الاقتصادي في الجزائر يعتمد على مداخيل النفط كمورد اقتصادي وحيد، و هو ما يعني محدودية النمو الاقتصادي في الجزائر.

تطورت المتغيرات الخاصة بمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (1) : الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 2010

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج المحلي الخام	2432,4593	2444,3702	2825,2277	3698,68367	3754,87082	4023,41375	4700,04042
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الخام	5545,85147	6930,15337	7836,99761	8567,94177	10002,1337	8808,70084	10428,7145

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات الخاصة بالحالة العامة لقطاع التأمينات الجزائري لـــ 1997 – 2010.

شكل رقم و (1) : تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 2010

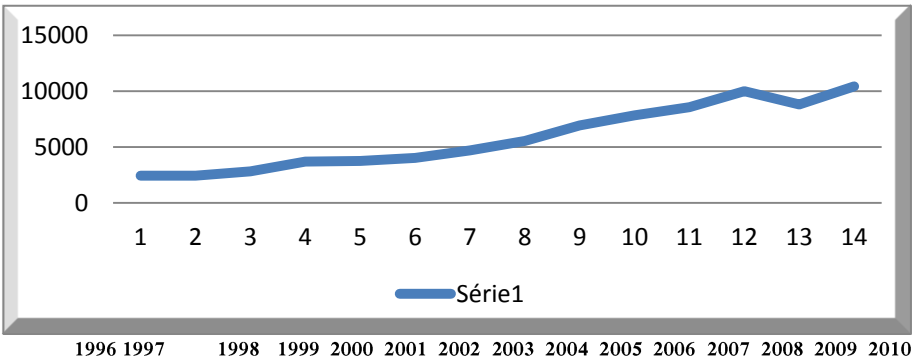

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

يلاحظ من الجدول رقم (1) بأن الناتج المحلي الخام في الجزائر عرف نموا طرديا خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009 فقد عرف انخفاضا حادا وهذا جراء الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض أسعار النفط العالمية حيث أن الجزائر تعتمد على النفط كمصدر وحيد للعائدات المالية، لكن أسعار النفط عادت إلى الارتفاع خلال سنة 2010 فارتفع معها الناتج المحلي الخام، و عليه يمكن القول أن الناتج المحلي الخام في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط صعودا ونزلا.

جدول رقم (2) : رقم أعمال التأمين خلال الفترة 1997 – 2010

الوحدة مليون دينار جزائري

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رقم أعمال التأمين	15652	15998	17154	19501	21783	28985	31311
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
رقم أعمال التأمين	35758	41620	46474	53789	67884	77339	81713

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات الخاصة بالحالة العامة لقطاع التأمينات الجزائري ل 1997– 2010.

شكل رقم (2) : تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 1997 – 2010

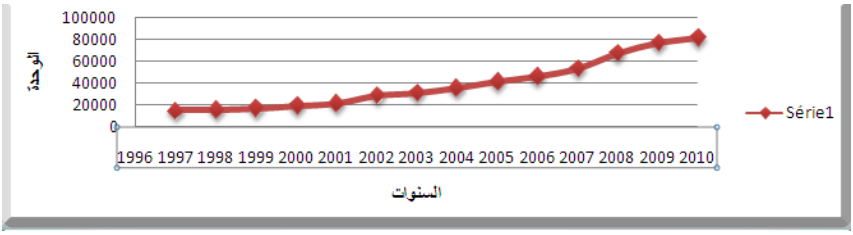

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ضعف نشاط رقم أعمال التأمين خلال بداية فترة الدراسة (1997 إلى غاية سنة 1999) و هذا بهامش متوسط يتراوح مابين 3467 مليون دينار ما بين سنة 1997 و 1998 ثم 1176 مليون دينار ما بين سنة 1998 و 1999، وهذا نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي و حركة الاستثمارات خلال تلك الفترة، و انخفاض أسعار النفط مما أثر على ضعف الناتج المحلي الخام و منه أيضا ضعف قدرة الاكتتاب في أقساط التأمين.

جدول رقم (3) : نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1997 – 2010

الوحدة نسبة مؤوية %

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي	0,0064	0,0065	10,006	30,005	0,0058	0,0072	70,006
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي	00,006	0,0060	0,0059	30,006	80,006	80,008	0,0078

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) و رقم (2).

شكل رقم (3) : نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي

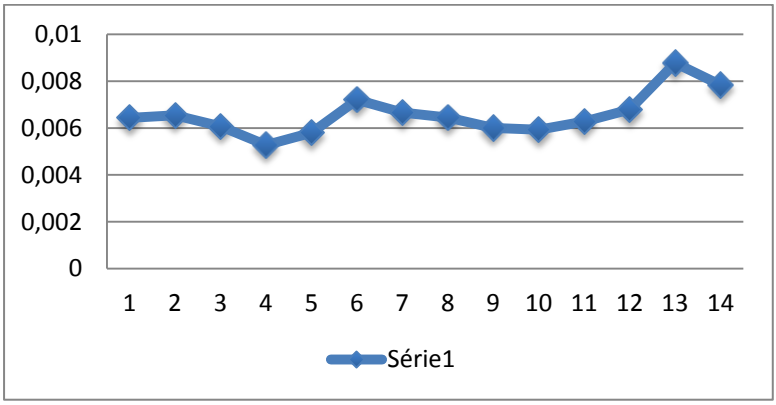

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

من الجدول رقم (3) نستنتج أن تقديرات نسب مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، في تزايد وتناقص عبر الزمن ولكن هنالك بعض الدلائل التي تفيد بأن نسبة قطاع التأمينات خلال فترة الأزمة (2008 – 2009) تختلف مع الأساس الاقتصادي لعملية التأمين، لكن ما هو جدير بالذكر أنه عندما انخفض الناتج المحلي الخام في سنة 2009 ارتفع رقم أعمال التأمين و هذا بالرغم من ارتباط الاكتتاب في أقساط التأمين بمستوى الدخل الفردي و الذي يقاس بمستوى الناتج المحلي.

كما نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي متذبذبة خلال سنوات الدراسة حيث أنها تتراوح ما بين نسبة 0.0052 خلال سنة 2009 و هذا كحد أقصى و نسبة 0.0088 خلال سنة 2009، حيث أن هذا المجال أصلا هو مجال ضيق و نسبي غير دقيق و قار لم يراوح محور 0.006 لبقية سنوات الدراسة، و منه يمكن الحكم حتى و إن وجد تأثر فان هذا التأثير هو نسبي وجد بسيط، و يمكن القول أنه يعبر على الاكتتاب فقط فيما يخص التأمينات الاجتماعية، إذ من المستحيل استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و بقاء نسب رقم أعمال التأمين ثابتة. حيث أنه من البديهي أن ترتفع نسب الاكتتاب في التأمين بارتفاع الناتج.

شكل رقم (4) : المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي

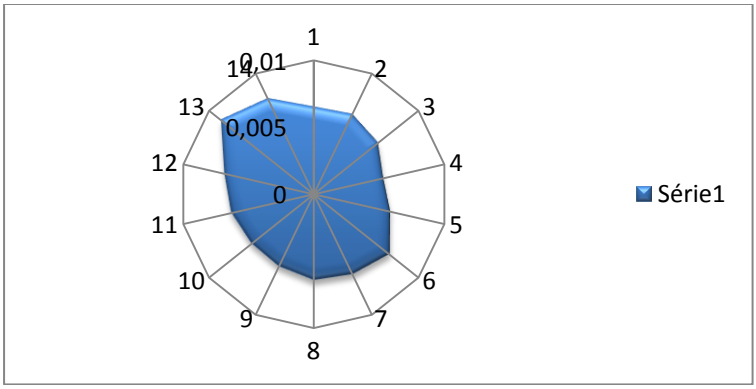

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

إن الأرقام 1 إلى 14 هي عدد سنوات الدراسة من 1997 إلى 2010 بالترتيب.

المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي ($R=\frac{nx}{N!}$)

(0,00643464 + 0,006544835 + 0,006071723 + 0,005272416 + 0,006447702 + 0,006661858 + 0,007204081 + 0,005801265 + 0,006786952 + 0,006277937 + 0,005930077 + 0,006005639) / 14 = **0,000459617 %**

حيث أن **nx** متوسط مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي.

و **N** هي عدد سنوات الدراسة و المقدرة ب **14** سنة.

إن قطاع التأمين هو قطاع جد متواضع في الجزائر، حيث لم يحظى بأهمية ابان فترة الاستعمار، ولا ما بعدها، سواء فيما يتعلق بالمبالغ التي يحققها أو عدد الوظائف التي يوفرها أو المجالات التي يغطيها مثل الإنتاج، الصحة، و الحياة،...الخ[16].

جدول رقم (4) : قيمة التغير في رقم أعمال التأمين و الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 2010

الوحدة : مليار دج الناتج المحلي الخام

مليون دج رقم أعمال التأمين

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قيمة التغير في رقم أعمال التأمين	346	1156	2347	2282	7202	2326	4447
قيمة التغير في الناتج المحلي الخام	11,9109	380,8575	873,45597	56,18715	268,54293	676,62667	845,81105
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة التغير في رقم أعمال التأمين	5862	4854	7315	14095	9455	4374	/
قيمة التغير في الناتج المحلي الخام	1384,3019	906,84424	730,94416	1434,19193	- 1193,43286	1620,01366	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) و رقم (2).

من خلال الجدول رقم (4) يمكن استنتاج أن حيث النتائج المالية الخاصة بقطاع التأمين قد أظهرت انخفاضا في الطلب على المنتجات و الخدمات التأمينية، و حسب بيانات وزارة المالية فقد ثبت أن قيمة التغير في رقم أعمال التأمين في الجزائر قد تراوحت ما بين 346 مليون دج و 14095 مليون دج وفي المتوسط قد بلغت قيم التغير 5081 مليون دج خلال الفترة 1997–2009، و لكن انخفضت بعد ذلك إلى 4374 مليون دج في العام 2009، و يرجع ذلك لبداية تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري، فضلا عن أن خصائص الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال لازالت تعتمد على عائدات النفط مما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية.

و بالتالي يتوقع أن يشكل قطاع التأمين دائما أقل من نسبة 1٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام للسنوات اللاحقة و هذا بسبب ضعف الدخل الفردي، و عدم وجود صناعة حقيقية في الجزائر أو حركة استثمارات كما أن معظم واردات الجزائر يتم التأمين عليها في الخارج .

كما أنه لم نستطع الحصول على تغير سلبي أو إيجابي لأكثر من سنتين بل على العكس التغير الموحد فقط خلال الدراسة كان التغير ايجابي للناتج المحلي الخام خلال سنة

2002 ب 676.62667 مليار دج و في سنة 2003 ب 845.81105 مليار دج كما حدث أيضا في سنة 2004 تغير بمقدار 1384.3019 مليار دج مع نفس النمو في رقم أعمال التأمين خلال سنة 2002 ب 2326 مليون دج وسنة 2003 ب 4447 مليون دج وفي سنة 2004 ب 5862 مليون دج، لكن ما هو جدير بالذكر و أنه خلال انخفاض الناتج المحلي الخام خلال سنة 2005 إلى 906.84424 مليار دج فقد انخفض مباشرة رقم أعمال التأمين إلى 4854 مليون دج خلال نفس السنة و منه يمكن الحكم بأن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في التأمين.

جدول رقم (5) : نسبة التغير في رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 2010

الوحدة نسبة مؤوية%

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة التغير في رقم أعمال التأمين	2,22	7,23	13,68	11,70	33,06	8,025	14,20
نسبة التغير في الناتج المحلي الخام	0,49	15,58	30,92	1,52	7,15	16,82	18,00
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التغير في رقم أعمال التأمين	16,39	11,66	15,74	26,20	13,93	5,66	/
نسبة التغير في الناتج المحلي الخام	24,96	13,09	9,33	16,74	-11,93	18,39	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) و رقم (2).

بالرجوع إلى الجدول رقم (5)، نجد أنه يمكن التوصل إلى أن نسب التغير لكل من رقم أعمال التأمين و الناتج المحلي الخام هي نسب ثابتة و منسجمة، ففي سنة 2008 انخفضت نسبة التغير في رقم أعمال التأمين ب 13.93% لكن مع انخفاض قدره – 11.93% في رقم الناتج المحلي الخام لنفس السنة، لكن ما هو جدير بالذكر هو أن النسبة ذاتها تغيرت ب 26.20% في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006[17] فيما يخص رقم أعمال التأمين لكن مع نسبة 16.74% للناتج المحلي الخام لنفس السنة حيث أنه و بالرغم من ارتفاع نسبة التغير في رقم أعمال التأمين فإن هذا بالعكس لم يشفع لها في التغيير إيجابا

في الناتج المحلي الخام على العكس كان التغيير سلبيا و هذا ما يدفع إلى الحكم على أن قطاع التأمين في الجزائر هو ذو طبيعة اجتماعية أكثر من كونها اقتصادية حيث أنه لا توجد حتى علاقة طردية أو سلبية بين رقم أعمال التأمين و الناتج المحلي الخام حيث أن هذا الأخير من البديهي أن يتحكم في سوق التأمين إذ أنه من المستحيل أن ترتفع أقساط التأمين مع انخفاض متوسط الدخل الفردي جراء انخفاض الدخل الوطني.

إن نسبة النمو في رقم الناتج المحلي الخام التي بلغت 30.92% سنة 1999 و التي بلغت مستوى لا نظير له منذ عشرين سنة، متبوعة بنسبة 1.52% من النمو سنة 2000 تشكلان حقا عناصر تبعث على التساؤل. حيث أن الناتج المحلي في الجزائر مضطرب وبالتالي فلا يمكن إجراء دراسة دقيقة ففي سنة 1999 بلغت نسبة النمو في رقم أعمال التأمين 13.68% لكن مع انخفاض نسبته 11.70% خلال سنة 2000. **ومنه يمكن الحكم بأن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في رقم أعمال التأمينات وليس العكس.**

قد سبق للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال يعاني مشاكل إعادة الهيكلة و التوازن في ميدان التسيير و السوق[18].

فاعتماد الجزائر على عائدات النفط كمصدر أساسي للدخل الوطني يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات أسعار النفط و ما يترتب عنها من انعكاسات على الموارد المالية للدولة. من خلال ما سبق يمكن ملاحظة: انخفاض معدل انتشار (مساهمة) قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، انخفاض نسبة مساهمة الفرد (الكثافة التأمينية)، تركيز شديد في السوق (و الذي هو عموما الحل بالنسبة للأسواق الصغيرة جدا)، الدور المتواضع لقطاع التأمينات في تعبئة المدخرات والعجز الهيكلي في تغطية بعض الفروع و الأنشطة، أيضا، انخفاض القدرة الشرائية للفرد لا تسمح لنسبة كبيرة للاكتتاب في بوالص التأمين، خاصة بالنسبة لمنتجات التأمين على الحياة[19].

و من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا و فنيا، وانخفاض مستوى الاستثمار. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي. مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي، حيث أن علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر.

الخاتمة

– تشكل قضية التأمين قضية جوهرية في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن نشاط التأمين يخفض من المخاطر الغير مؤكدة التي تواجه الفرد خلال نشاطه الاقتصادي و الاجتماعي.

– بدأ الاقتصاد الجزائري في النمو أواخر فترة التسعينات من القرن الماضي، هذا النمو ينتظر أن تستمر في ضوءه محاربة الفقر، و تحسين الاقتصاد الكلي للبلاد والعمل على إيجاد إطار محفز و مواتي للاستثمار. و في الحقيقة، الجزائر أصبحت تحتاج للاستثمارات الكبيرة، مما يجعل التأمين أكثر من ضرورة من أي وقت مضى.

– إن عدم تنظيم قطاع التأمين الجزائري، و لا سيما في الخدمات التي يقدمها للشركات، و زيادة عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المتخذة من خلال الأفراد و المؤسسات التجارية، يشكل عقبة أمام النشاط الاقتصادي، ففي الواقع و في ظل غياب التأمين، فإن حصة مهمة من النشاط الاقتصادي سوف تحذف ببساطة و تكون غير موجودة. كما تواجه الجزائر اليوم تحديات كبيرة ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وسياسي فيما يخص الناتج المحلي و سوق التأمينات.

– و في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه و بالرغم من أن قطاع التأمين له دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن و الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يعتبر قطاع جد متخلف في الاقتصاد الجزائري.

الهوامش:

[01]. على محمود بدوي، **التأمين دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009). ص 1.

[02]. زيد منير عبوي، **إدارة التامين و مخاطره**، الطبعة الأولى، (عمان :دار الكنوز و المعرفة للنشر والتوزيع ،2006). ص33 .

[03] .Marcel Mulumba, Pierre Devoder, **Analyse de la causalité : les cotisations d'assurance et le PIB de 1978- 2007 en république démocratique du Congo (RDC)**, (BELGIUM: édition universitaire, 2011). P.4.

[04]. Hémard (J), **théorie et pratique des assurances Terrestres**, TI. (Paris: 1925). P73.

[05]. هاني جزاع ارتيمه د.سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي**، الطبعة الاولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010). ص 96.

[06]. YEATMAN J,**« *Manuel international de l'assurance*», à la demande de l'école nationale d'assurances,institut du Conservatoire national des arts et métiers**, 2 ème, EDITION (paris: ECONOMICA, 2005). P377.

[07]. ياسر محمد جاد الله محمود، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، (القاهرة: مطبعة الاسراء، 2003). ص 129.

[08]. بول ا. ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، **الاقتصاد**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006). ص 437.

[09]. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، (القاهرة: دار القاهرة، 2001). ص 8.

[10]. Marc Nouschi, Régis Bénichi, **La croissance aux XIXéme et XXéme siécle Histoire Economique Contemporaine**, 15thémes deuxiéme edition. (Paris: edition marketing, 1990). P44.

[11]. منير إبراهيم هندي، **ادارة المنشات المالية و أسواق المال– بنوك تجارية– صناديق استثمار– أسواق الأوراق المالية– بنوك إسلامية– شركات التامين– أسواق المشتقات**، (الاسكندرية: منشاة المعارف جلال حزي و شركائه، 2006). ص365 .

[12]. Patrick Artus, **Finance et croissance**, (Paris: le cercle des economists, 2006). P104.

[13]. COUILBAULT François, ELIASHBERG constant, «***Les grands principes de l'assurance***», 8 éme éd, (PARIS: EDITION L'ARGUS DE L'ASSURANCE, septembre 2007).p 43.

[14]. ABOU NASRI, Jorge Djamel. « **Trade and finance dictionary (economy business administration accounting,banking,trade inssurance,transport,production-English –France- Arabic**» (2006) , p 94

[15]. **Le Phare** N°127 Pages 42,43 et 44 Novembre 2009.

[16]. Source: Swiss Re, Economic Research & Consulting, sigma No. 3/2008, Un article consulter le 06/07/2012.

[17]. Revue « **L'ARGUS DE L'ASSURANCE** • N°6965 • 17 FÉVRIER 2006. p7.

[18]. www.kpmg.dz, guide des assurances en Algérie, Un article consulter le 06/07/2012.

[19]. www. cna.dz, conseil national des assurances, Un article consulter le 06/06/2012.